وكذا القاء البزاق في الماء والزيادة على ثلث في مثل الاعضاء
وبالعكس. المشمس انتهى وغالبها مذكور هناك وستتاوا ما الخوانين
فلم تصل الينا بعد قوله اى بعد الوضوء يتبع فيه الدر رد
والمصنف قوله لكن في الزيلعي الى امنه قره في البحر وهو يقض
عبارة المتن لان الطهر عنده راجع الى كل عضو فكذا ضم بعده
قوله اوقاعدا هذه العبارة تقتضي التخيير كعبارة الفتح
والذي في البحر قاعدا قيل اوقاعدا قوله مندوب او مسنون
عبارة المعراج مشروع بل مسنون قوله وينقضه اى يخرج
الوضوء عما يطلب به من استباحة مالا يحل الا به فان نقض المعاني
ابطال المطلوب بها وان كان اصله فك تاليف الاجسام قوله
خروج الذي حققه في الفتح ان علة النقض النجس والخروج علة
العلة او شرطها كما في البحر قوله نجس بفتحتين اصطلاحا عين
النجاسة وبكسر الجيم ما لا يكون طاهرا فهو اعم من الاول وفي اللغة
مترادفان بحر قوله من المتوضئ احتراز عن الموضئ كالميت
فانه لا ينقض وضوء بخروج النجس لا يرد المريض الموضئ فانه
لوجود احساسه نزل منزلة المتوضئ بنفسه قاله شيخنا
السيد فعلى هذا يكون التقييد بالحي غير مفيد اللهم الا ان يصح
ان يقال في الميت وضائة فتوضا اى طاوع ذلك كما يقال في الثوب
طهرته فتطهر اى طاوع فعل التطهير فيكون المتوضئ شاملا للحي
قوله حكم التطهير المراد بالحكم ما يشمل المندوب ليدخل ما عاف
الاذن اى خرقها وما اشتد من الانف فانه يندب تطهيرها
ولا يجب ويشمل الثوب والمكان كما في البحر قوله على ما سيذكره
المصنف اى في مسائل شتى حيث يقول لو عرق مدمن الخمر خابغ نجس
وكل خابغ نجس ينقض الوضوء فعرق مدمن الخمر ينقض الوضوء قوله
ولما فيه كلام عبارته هناك لكنه يحتاج لاثبات الصغرى
وحاصله

وحاصله ما في الذخاير الاشرفية لابن الشحنة عزيا للمجتبى عرق
الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فرق مدمن الخمر نجس بل اولى
ثم قال وما اسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن الغرس
فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف
والظهور عولنا عليه قلت قال شيخنا الرملي رحمه الله تعالى
كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا
دراية اما الاول فظاهر اذ لم يرو عن احد ممن يعتمد عليه
واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لبطلانها
مسئلة الجوى اذ المعتمد بل الخنزير فقد علموا حل اكله
بصيرورته مستهلكا كما لا يخفى له اثر فكذلك نقول في عرق
مدمن الخمر وكيفيا في ضعفه غرابته وخروجه عن القاعدة فيجب
طرحه عن الشرح من ماء وشرح قوله لاخروج ذلك مقتضى
رجوع اسم الاشارة الى الريح ايضا تخرج من الجرح وهو كذلك
كما في القهستاني وشمول اسم الاشارة للدودة تكرار مع قوله
الاتي ولا خروج دودة من جرح قوله مفضاة هي التي
اتحد مسلك بولها وغايطها او مسلك بولها ووطيها بحر
قوله فيندب الى اخره الذي رجحه في البحر وجوب الوضوء عليها
بالتفسير الاول وندبه بالثاني وعزا تفصيلا بين المنتنة
وغيرها وهو وجيه قوله وذكر لا حاجة الى ذكره مع شمول القبل
اياه كما يشهد له استدلالهم قوله وهو يعلم اى يظن لان الظن
كاف في هذا الباب قوله لطهارتها اى الدودة واللحم
وهذا يقتضي ان اللحم الساقط من الجرح طاهر مع ان المنفصل من الحي
كميتته وميتة الانسان نجسة لانه لوقع في الماء القليل قبل الفصل
نجسه ولو صلى وهو عليه لم يجز واقتصر عليه في المحيط
وصححه في الكافي ونسبه في البدائع الى عامة المشائخ كما في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)